العدد : ١١٤٨
التاريخ : ٢٠/ ٦/ ٢٠٢١ م

الى/شركات الوساطة بالاوراق المالية

م/ أطلاق التداول على أسهم شركة مصرف المنصور للاستثمار - مساهمة خاصة

نهديكم أطيب تحياتنا...

إشارة إلى كتاب شركة مصرف المنصور للاستثمار المرقم 1193 في 2021/6/29 ومرفقه محضر إجتماع الهيئة العامة للشركة (غير المصدق) المنعقد بتاريخ 2021/6/24 المتضمن قرارها توزيع ارباح بنسبة (6%) من رأس مال الشركة.

سيتم إطلاق التداول على أسهم الشركة استنادا الى تعليمات رقم (2) لسنة 2015 إعتباراً من جلسة يوم الخميس الموافق 2021/7/1 وسيكون السعر التأشيري للسهم لأول جلسة تداول (0.520) دينار.

مع التقدير.

المرفقات : محضر اجتماع الهيئة العامة المؤجل.

طه احمد عبد السلام
المدير التنفيذي
٢٠/ ٦/ ٢٠٢١

نسخة منه :
- هيئة الاوراق المالية ... مع التقدير.
- شركة مصرف المنصور للاستثمار... مع التقدير.
- قسم الانظمة الالكترونية لاجراء اللازم ... مع التقدير .
- قسم العمليات ورقابة التداول لاجراء اللازم ... مع التقدير.
- مركز الايداع ... مع التقدير.
- قسم العلاقات العامة للمتابعة ... مع التقدير .
- لوحة الاعلانات والموقع الالكتروني لسوق العراق للاوراق المالية وصفحة السوق على Facebook .

المسؤولية القانونية استنادا الى قانون (74) لسنة 2004.

((ينظم سوق العراق للاوراق المالية التعامل بأسهم الشركات المساهمة العراقية المدرجة والمسجلة في مركز الايداع العراقي ، من خلال شركات الوساطة العراقية المرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية)) .

رؤى

محضر اجتماع الهيئة العامة
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في نادي العلوية ببغداد
يوم الخميس ٢٠٢١/٦/٢٤

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة استناداً الى احكام المادتين ٨٦ و ٨٧ / ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل و تنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه الاول المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١/٢١ ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة و النصف من صباح الخميس المصادف ٢٠٢١/٦/٢٤ في نادي العلوية ببغداد برئاسة عضو مجلس الادارة الدكتور زيد عبد الستار البغدادي الذي رحب باسم السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة و العاملين في المصرف كافة ، بالسيدات و السادة المساهمات و المساهمين و شكرهم على تلبيتهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي السيدين مصطفى عبد نزال و جعفر عادل عزيز، و ممثلي هيئة الاوراق المالية السيدين سامر عبد العباس الزبيدي و حسان احمد حسان ، ومندوبتي مسجل الشركات الانستين حرقاء حسين مهدي و احسان ماضي عطية .

و عملاً بالمادة ٩٥ من قانون الشركات النافذ اختار رئيس الاجتماع السيد سعد مهند يحيى كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، و المساهم السيد فراس محمد علي جابر مراقباً لحساب النصاب و جمع الاصوات ، ثم طلب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بان العدد بلغ ٤٢٧ ٩١٩ ٥٧٦ ١٤٢ سهماً اصالة و انابة و يمثل ٥٧ % من اسهم رأس المال البالغ (٢٥٠) مئتين و خمسين مليار سهم و كان عدد الحضور ٣٨ مساهماً .

بناءً عليه اعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني و بدء الاجتماع و دعا الى انتخاب رئيس للهئة العامة فرُشح السيد عبد الباقي رضا ليتولى رئاسة الهيئة العامة و أُنتخب بالاجماع فتسلم رئاسة الهيئة العامة و تقدم بالشكر للمساهمين على ثقتهم و تمنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بتعاونهم و بما يرضيهم ، و اعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من سبع فقرات كما في كتاب الدعوة وان السادة المدير المفوض د. وليد عبد النور و المدير المالي معاز الاسدي و ممثل مراقبي الحسابات سيتولون تقديم الايضاحات اللازمة كل حسب اختصاصه ثم باشر بطرح فقرات جدول الاعمال للمناقشة على الوجه الاتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة ٢٠٢٠ و المصادقة عليه :

تمهيداً لمناقشة هذه الفقرة تحدث السيد المدير المفوض عن نشاط المصرف لاعطاء السادة المساهمين نبذة عن اعمال عام ٢٠٢٠ و قراءة كلمة السيد رئيس مجلس الادارة التي ركزت على صعوبة الاوضاع الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٢٠ و تأثر العراق ايضاً نتيجة وباء كورونا الامر الذي انعكس بشكل اساسي على الاقتصاد العراقي من عجز عام بالمالية و نقص بالسيولة و الركود الاقتصادي . طبعاً القطاع المصرفي عانى نتيجة ذلك و قد توقفت كافة الانشطة و العمليات لفترات طويلة حيث لم يتجاوز العمل في القطاع المصرفي خلال ٢٠٢٠ الـ ١٥٠ يوماً و جزء كبير منها بدوام جزئي بالرغم من هذه التحديات فقد عمل المصرف بالتركيز على الايرادات التشغيلية و تنويع مصادر الدخل و البدء بخلق منتجات جديدة لاطلاقها في المرحلة ما بعد كورونا لرفع قدرة المصرف على مواجهة التحوطات و المخاطر المحتملة من خلال توسيع قاعدة العملاء .

لقد قام المصرف خلال عام ٢٠٢٠ بالبدء بتقديم الخدمات المصرفية للشركات و تشمل تمويل المشاريع و الخدمات المصرفية التجارية و خدمات الخزينة و ادارة النقد الامر الذي ادى الى زيادة كبيرة بايرادات المصرف الناتجة عن العمولات و عمليات القطع ، كما بدأ بتقديم خدمات مصرفية للافراد تتناول القروض السكنية ، الشخصية ، و البطاقات ، توطين الرواتب، العروض الخاصة بالموظفين و التحاويل الخارجية من خلال نظام الويسترن يونيون و سوف يبدأ قريباً اطلاق مشروع الخدمات المصرفية الرقمية . كما قام المصرف بالتركيز ، رغم صعوبة عام ٢٠٢٠ ، على تحصيل الديون المتعثرة من خلال سياسة مساعدة العملاء في هذه الظروف العصيبة من جدولة قروضهم بما يتناسب مع التدفقات النقدية لكل عميل الامر الذي ادى الى انخفاض الديون غير المنتجة من ٦٨ % الى ٤٤% و ما زال العمل مستمراً مع التخفيف قدر الامكان من اللجوء الى الملاحقات القانونية لصعوبتها و للتحسس مع العملاء خصوصاً ان الجزء الاكبر من هذه التعثرات كانت نتيجة الوضع العام في البلد و ليس سوء نية من العملاء ، و قد قمنا بهذا التوجه حسب رغبة البنك المركزي العراقي و مجلس الادارة بالوقوف خلال هذه المرحلة مع العملاء و مساعدتهم لاطلاق اعمالهم من جديد لما له من قيمة مضافة على الاقتصاد العراقي بشكل عام و سمعة مصرفنا بشكل خاص .

شكر رئيس الهيئة العامة السيد المدير المفوض على ايضاحاته و اعطى الكلمة للمساهم الدكتور علاء الموسوي ، رئيس رابطة المستثمرين ، الذي لخص ملاحظاته على اداء المصرف قائلاً : ان معظم المصارف العراقية الخاصة حققت ارباحاً في عام ٢٠٢٠ افضل مما حققته عام ٢٠١٩ بالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها العراق و مواجهة كورونا و ذكر امثلة على ذلك ، ثم استفسر عن المركز المالي للمصرف كما اعرب عن رفض المساهمين قيام المصرف بالتبرع بمبلغ ١٧٦ مليون دينار دون استحصال موافقة المساهمين و كذلك استفسر عن سبب توقيع عقود حماية بالرغم من تعيين حراس . واضاف ان الهدف من ملاحظاتنا ليس تقييم اداء الادارة و محاسبتها و نحن كمستثمرين يهمنا اداء السهم و توزيع الارباح .

قدم السيد المدير المفوض ايضاحاته حول ما طرحه السيد المساهم مقدماً دراسة مقارنة بين مصرف المنصور للاستثمار و المصارف الاخرى وحدد اهم نقاط القوة لدى كل من هذه المصارف محدداً بان اهم هذه الاسباب هي تفعيل قروض التجزئة لدى هذه المصارف و ارتفاع العمولات الناتجة عن عمليات القطع و التي سيبدأ المصرف خلال النصف الثاني بالبدء بخدمات التجزئة و العمل على تفعيل عمليات القطع و ادارة النقد .

اما بالنسبة لموضوع توقيع عقود الحماية فقد اعلن المدير المفوض بان المصرف قد بدأ بانتهاج سياسة توقيع العقود لتوفير الحماية بدلاً من تعيين الحراس ضمن ملاك المصرف و قد تم توقيع هذه العقود لحماية ٥ فروع من اصل ٨ ، اما الباقون فمازالوا ضمن ملاك المصرف و سوف يعمل المصرف لتوقيع العقود للفروع المتبقية اخذين بعين الاعتبار وضع جميع الحراس حيث يصر المصرف عند كل توقيع عقد ان يتم ضم الحراس ضمن كادر الشركات الامنية اذا امكن .

اعطيت الكلمة للمساهم السيد فيصل الاعسم فتساءل عن سبب عدم صرف ارباح سنة ٢٠١٩ و عن المقصود بالمعيار رقم ٩ و الى اي وقت سيستمر احتجاز الارباح و علاقتها بالمعيار رقم ٩.

اجاب السيد المدير المفوض بعدم الربط بين احتجاز الارباح و تطبيق المعيار و بين ان الجواب عن الارباح سيكون عند مناقشة الفقرة ٤ عن مقسوم الارباح .

اعطيت الكلمة للمساهم السيد قاهر فاضل الموسوي فقال اننا كمساهمين هدفنا هو الارباح و سعر السهم في السوق و ان التقرير السنوي فيه مواضيع تحبط الآمال و تطلبون منا الانتظار اربع الى خمس سنوات ، اي لا توجد ارباح للمساهمين و نأمل ان يرجع سعر سهم المصرف الى ما كان عليه عندما اشتريناه بـ ١٢٥٠ ديناراً ، ثم عزز كلامه بكلمة مكتوبة طلب تثبيتها في محضر الاجتماع و هي :

السيد رئيس الجلسة – السيدات و السادة الحضور المحترمين – السلام عليكم بمختصر المختصر اقول :

لا اراني بحاجة الى القول بأننا واكبنا مصرفنا هذا منذ تأسيسه حتى تبوأ صدارة المصارف الاهلية في سلامة الاداء و نزاهة التعامل . فكنا و زبائن المصرف يغمرنا الاطمئنان على حقوقنا و منافعنا بفضل ادارته و على رأسها عائلة الرحيم الموقرة . لكننا اليوم اصبنا بوعكة مؤلمة نحن المساهمين حتى حملنا من امرنا عسرا – وهي ان مجلس الادارة بما فيهم السيد المدير المفوض منح قروضاً بالمليارات لمن منهم ربما ليسوا عراقيين و بضمانات صكوك عادية لا قيمة لها و كم من مثل هذه الصكوك تملأ المحاكم و المتهمون فيها طلقاء و هكذا تهدر المليارات لنكون نحن الخاسر المتظلم . وما منح هذه المليارات قروضاً بضمانات واهية او بدونها حتى الا استتاراً وراء ثغرة في عقد التأسيس دون ان يأبه بها البنك المركزي و دون ان يعالجها قانون المصارف بسبب الفساد كما تعلمون .

و قضت هذه الثغرة على ان (لمجلس الادارة ان يمنح قروضاً بضمان او بدون ضمان) و ليس ذلك الا بقصد الاستحواذ على اموال المساهمين باستغلال المنصب و التعسف باستخدام الصلاحية .

و ايجازاً لما نريد قوله ، نحن المساهمين سوف ننثني عن الدفاع عن حق لنا ضمن اموال هذا المصرف و اقولها و يدفعني الحيف لقولها – ان بات لزاماً على مجلس الادارة الموقر و السيد المدير المفوض المحترم المباشرة الجدية باتخاذ ما يكفل استرداد مبالغ هذه القروض الضخمة التي ما منحت الا لتستحيل ديوناً مشكوكاً في تحصيلها ثم لتعتبر ديوناً معدومة لتدخل جيوب الفاسدين و المفسدين و لندفع نحن ثمنها من قوت اطفالنا . وان لم يباشر المصرف بما يكفل استرداد هذه القروض فسنسعى مضطرين و بكل ما نؤتى من اسباب لعرض الامر على القضاء و على الجهات المعنية العليا و منها من يمثل دولة قطر في بغداد . و اطلب تثبيت ما اوردناه انفاً في محضر الاجتماع و عرضها شكوى امام البنك المركزي و مجلس الادارة و موافاتنا نتائجه – مع جل الاحترام .

قاهر فاضل الموسوي (مساهم)

اجاب السيد المدير المفوض بالشكر على الكلمة و بين ان صافي المحفظة لا تتعدى المئة مليار دينار و ان الارقام الواردة في الميزانية مدققة من مراقبي الحسابات و لا توجد قروض لشركات وهمية او غير عراقيين بل بالعكس ان المصرف يقوم بتقديم الخدمات المصرفية للشركات العراقية الدولية و نحن ضامنون لحقوق المصرف و قادرون على حل المشاكل مع المقترضين حول الديون المتعثرة التي انخفضت بشكل ملحوظ و هي مستمرة بالتناقص كما اكد ان مكاتب المصرف مفتوحة لمناقشة اية ملاحظات و / او ارقام يرغب المساهمون في طرحها و بحثها .

طرح السيد رئيس الهيئة العامة تقرير مجلس الادارة للتصويت **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع.**

٢- <u>مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ و المصادقة عليه</u> :

تحدث المساهم د. علاء الموسوي فقال اننا كمستثمرين لدينا تقييم خاص للمصرف الذي هو احد ثلاثة مصارف ممتازة و لكن المفاجئ حجم القروض المتعثرة البالغة اكثر من ٦١ مليار دينارو التي كانت ٩٦ مليار دينار في عام ٢٠١٩ لتطبيق المعيار رقم ٩ (IFRS) و شكر المدير المفوض على ايضاحاته عن العمل عام ٢٠١٧ و ما بعده ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لذلك نطمح ان يحقق المصرف الارباح دائماً . سأل مراقب الحسابات عن الاثر الكمي للديون المتعثرة و حجم المخصص الذي يرضي البنك المركزي العراقي .

اجاب ممثل مراقبي الحسابات ان المصرف اخذ بالاثر الكمي بالكامل نتيجة تطبيق المعيار رقم ٩ حيث ان مبلغ ١٥ مليار دينار كمخصص بالنسبة لرأس المال و حقوق الملكية لا يكاد يذكر ، مع العلم ان البنك المركزي سمح بتطبيق الاثر الكمي على خمس سنوات و انه اصدر تعميماً بتطبيق كامل الاثر الكمي واكد على المصارف التي لم تطبق كامل الاثر الكمي بعدم السماح لها بتوزيع ارباح و ان مصرفكم من اوائل المصارف التي طبقت كامل الاثر الكمي .

وحسب معلوماتي ان البنك المركزي قرر تشكيل لجنة لمتابعة المصارف بخصوص تطبيق الاثر الكمي . اضاف كعمل مصرفي لا يوجد مصرف في العالم لا توجد لديه ديون متعثرة و الا لماذا وضعت التخصيصات من قبل الجهات الرقابية ، وحسب معلوماتي لا يوجد مصرف في العراق ليس لديه قروض متعثرة و ان الحالة المشجعة هي انخفاض هذه الديون في مصرف المنصور و بالامكان الرجوع الى البيانات المرحلية و مقارنتها بالبيانات المالية.

علق المساهم د. علاء الموسوي ان هدفي من السؤال هو معرفة سبب ايقاف توزيع الارباح من قبل البنك المركزي رغم اخذ المصرف المخصص بالكامل ثم سأل عن مصير ايراد ٣ مليارات دينار تحقق للمصرف فأجاب ممثل مراقبي الحسابات ان هذا الايراد عن اعادة تقييم العملة الاجنبية ذهب الى التخصيصات بالكامل حسب توجيه البنك المركزي ، و اضاف حسب المعايير الدولية يذهب هكذا ايراد الى الارباح و الخسائر و لكن المصرف التزم بتوجيه البنك المركزي و قيَده في حساب التخصيصات . تساءل المساهم د . علاء الموسوي عن ماهية الدعاوى المقامة فبين السيد المدير المفوض ان هناك نوعين من الزبائن : الاول عدم القدرة على التسديد و نحن كمصرف نعمل ونساعد هؤلاء الزبائن على تصفية هذه الديون اما الثاني الذين لديهم القدرات و لكن ذوو النية السيئة فنقوم بالضغط عليهم من خلال الدعاوى القانونية و احيطكم علماً بان الجزء الاكبر من المحفظة لدينا ضمانات عقارية جيدة عنه و الجزء الاكبر من الدعاوى هو بضمانات عقارية ، و ان مشكلة و صعوبة تملك المصرف لهذه العقارات تضطرنا الى خيار التفاوض مع الزبائن لتصفية ديونهم بدلاً عن تملكها .

بعد الانتهاء من مناقشة هذه الفقرة عرض رئيس الهيئة العامة التقرير للمصادقة **فحصلت المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بالاجماع .**

٣- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليها .

بيّن السيد رئيس الهيئة العامة أن جميع المناقشات التي جرت حول الفقرتين السابقتين كانت تتعلق بهذه البيانات والحسابات الختامية ولذلك فإنه يرى إمكانية عرضها للمصادقة عليها بعد أن تم بحثها بالتفصيل **فحصلت المصادقة عليها بالإجماع** .

تساءل المساهم السيد نبيل جرجيس عن مصير عقار المصرف في شارع سلمان فائق فأجاب السيد المدير المفوض أن العقار قيد البيع بعد شراء المصرف عمارة في شارع الكرادة خارج وتطويرها وإتخاذها مقراً جديداً للإدارة العامة والفرع الرئيسي.

٤- إقرار مقسوم الأرباح وإحتجاز إحتياطي التوسعات :

بيّن رئيس الهيئة العامة أن هذه الفقرة ذات جزئين ، الأخير منهما يتعلق بإحتجاز إحتياطي التوسعات الذي يسبق توزيع الأرباح وأضاف أن المصرف إعتاد سنوياً على إحتجاز ٥% من الأرباح السنوية لحساب إحتياطي التوسعات وهذا الإحتجاز يتطلب موافقة الهيئة لذلك فإنه يعرض للتصويت احتجاز مبلغ ٦٦٠ ٢٥٦ ٣٥٠ ديناراً لهذا الغرض و هو ما يمثل ٥ % من صافي الربح **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع** .

وبالنسبة للجزء الأول منها المتعلق بمقسوم الأرباح طلب رئيس الهيئة العامة من السيد المدير المفوض بيان الرأي بشأنه فقال : سبق للهيئة العامة في السنة الماضية وبالتحديد في ٢٠٢٠/١٠/٢٨ ، أن قررت توزيع مقسوم أرباح بنسبة ٤% غير أن القرار لم يقترن بموافقة البنك المركزي العراقي حتى الآن ، وقد أجرى البنك المركزي عملية تقييم لأعمال المصرف وكانت لديه بعض الملاحظات عن عدم أخذ تخصيصات كافية لديونهما فقمنا بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٤٠٠ مليون دينار ولإحتمال أن تأخذ إجراءات البنك وقتاً اضافياً آخر وحيث أن القرار السابق لتوزيع الأرباح لم ينفّذ حتى إنعقاد هذا الإجتماع فإنه يقترح إلغاء القرار السابق وإتخاذ قرار جديد بتوزيع مقسوم أرباح بنسبة ٦% وذلك بتخصيص ١٥ مليار دينار من رصيد الفائض المتراكم البالغ أكثر من ٢٠ مليار دينار كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للتوزيع النقدي على المساهمين بعد موافقة البنك المركزي العراقي عليه .

بيّن ممثل البنك المركزي السيد مصطفى عبد نزال إننا إطلعنا خلال الفترة الماضية على تطبيق مصرف المنصور للإستثمار المعيار الدولي (IFRS9) وقدمنا ملاحظاتنا والمصرف عمل عليها ، والآن يقترح المصرف إلغاء أرباح السنة الماضية ودمجها مع أرباح ٢٠٢٠.

علق المساهم د. علاء الموسوي أننا مضطرون على هذا الإجراء وحيث أن رصيد الفائض المتراكم هو ٢٠ مليار دينار فإنه يقترح التوزيع بنسبة ٧% .

بيّن السيد المدير المفوض أننا نطمح الى توزيع اكثر ولكننا نشعر بالحاجة في هذه المرحلة إلى زيادة رأس المال وتقويته والإنفتاح على المصارف المراسلة خصوصاً بعد انخفاض سعر الصرف و ان مجلس الادارة يتوجه خلال المرحلة القادمة الى العمل على زيادة رأس المال من خلال التوقف عن التوزيع النقدي وذلك عن طريق إصدار أسهم مجانية لصالح المساهمين كأرباح لهم في المستقبل مما ينعكس إيجاباً على سعر السهم.

بناءً عليه قررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي :

أ- إلغاء قرار الهيئة العامة في إجتماعها المنعقد في ٢٠٢٠/١٠/٢٨ الخاص بتوزيع مقسوم أرباح نقداً بنسبة ٤% عن سنة ٢٠١٩ .

ب- توزيع مقسوم أرباح نقداً بنسبة ٦% من رأس المال وذلك بتخصيص ١٥ مليار دينار من الفائض المتراكم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ لهذا الغرض .

٥- تخصيص نسبة ١% من الأرباح للأغراض الإجتماعية .

بيّن رئيس الهيئة العامة أن المصرف إعتاد على تخصيص ١% من أرباحه السنوية للأغراض الإجتماعية منذ سنوات ، غير أن الهيئة العامة في إجتماعها المنعقد في ٢٠٢٠/١٠/٢٨ لم توافق على هذا التخصيص ، والآن يعيد مجلس إدارة المصرف عرض هذا الإقتراح على الهيئة العامة مجدداً ، فطلب بيان الرأي بشأنه ، **فلم تحصل الموافقة عليه .**

٦- تعيين مراقبي حسابات للعام ٢٠٢١ وتحديد أجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة:

بيّن رئيس الهيئة العامة أن مراقبي حسابات المصرف للسنة المنقضية كانا السيدين تحسين العارضي وحسيب كاظم المياحي ، وحيث أن التعليمات لا تسمح لمراقب الحسابات بالإستمرار في تدقيق حسابات شركة معينة لأكثر من خمس سنوات متتالية وأن السيد تحسين العارضي قد أكمل هذه السنوات الخمس فإن الأمر يقتضي تعيين بديل عنه مع إمكانية التجديد للسيد حسيب كاظم المياحي ، بناءً عليه ولأن مراقب الحسابات هو ممثل المساهمين في تدقيق ومراقبة أعمال المصرف فإنه يطلب من الهيئة العامة تعيين بديل عن السيد تحسين العارضي وبيان الرأي بشأن التجديد للسيد حسيب كاظم المياحي .

تقدم المساهم د.علاء الموسوي بإقتراح ترشيح مراقب الحسابات السيد أياد رشيد القريشي للتعيين بدلاً عن السيد تحسين العارضي لخبرته في تدقيق ومراقبة حسابات المصارف .لعدم وجود مرشح آخر **قررت الهيئة العامة بالإجماع تجديد تعيين السيد حسيب كاظم المياحي وتعيين السيد أياد رشيد القريشي مراقبين لحسابات المصرف لسنة ٢٠٢١ على أن تحدد أجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة .**

٧- ابراء ذمة السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة و تحديد مكافآتهم :

بين رئيس الهيئة العامة ان هذه الفقرة تتضمن جزءين اولهما هو ابراء ذمة السادة رئيس و اعضاء مجلس الادار و هو يعرض هذا الجزء للتصويت **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر لهم .**

اما الجزء الثاني من الفقرة و الخاص بتحديد المكافأة فبين انه سبق للهيئة العامة في السنوات السابقة ان خصصت مبلغ خمسة عشر مليون دينار لرئيس المجلس و عشرة ملايين دينار لكل عضو ، وكما ورد في تقرير مجلس الادارة فان مبالغ المكافآت عن السنة السابقة خفضت الى النصف بناءً على اعتراض دائرة تسجيل الشركات .

اما بالنسبة لمبالغ المكافأة عن سنة ٢٠٢٠ فللسيد رئيس الاجتماع عضو مجلس الادارة الدكتور زيد عبد الستار البغدادي كلمة بهذا الشأن فليتفضل ببيانها :

عرض الدكتور زيد البغدادي ، تقديراً لظروف المصرف و ما واجهه خلال فترة جائحة كورونا و عواقبها فان زملائي السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة خولوني بالاعراب للهيئة العامة عن قرارهم التنازل عن اية مكافاة قد تقررها الهيئة العامة لهم وفق الفقرة تاسعاً من المادة ١٠٢ من قانون الشركات .

بناءً عليه استحسنت الهيئة العامة هذا القرار لمجلس الادارة بالتصفيق و اعربت عن الشكر لهم و صرفت النظر عن مكافأة المجلس عن سنة ٢٠٢٠ .

الى هنا و عند الساعة الثانية عشرة و الربع اعلن رئيس الهيئة العامة ختام الاجتماع متمنياً للمصرف استمرار التقدم شاكراً الحضور و متطلعاً الى لقائهم في السنة القادمة .

عبد الباقي رضا **رئيس اجتماع الهيئة** **لمصرف المنصور للاستثمار**	**سعد مهند يحيى** **كاتب**	**فراس محمد علي جابر** **مراقب**

الانسة احسان ماضي عطية **مندوبة مسجل الشركات**	**الانسة حرقاء حسين مهدي** **مندوبة مسجل الشركات**